نموذج

من كتاب الفلسفة السياسية

تأليف المؤرخ الفيلسوف غوستاف لوبون الفرنسي والترجمة لعبد الباسط افندي فتح الله البيروتي

عقد المؤلف الباب الاول من كتابه هذا لبيان أغلاط قومه في الفلسفة السياسية الاستعمارية . وجعل موضوع الفصل الاول منه بيان المبادئ والقواعد التي جروا عليها في الاستعمار فقال : —

مبادينا الاستعمارية

لا ريب في أن المنازعات الاقتصادية بين الغرب والشرق ستكون من شواغل الفكر الجدية في القرن العشرين. وستستتبع من الخراب وعدم المهراق أكثر مما استتبعته حروب الازمنة الخالية ؛ وسيكون المستعمرات في هذه الخصومات القائمة بين مدنية ومدنية الشأن الكبير . واذ لم يبق اليوم من يمتري فيما لنا من المصلحة في الاحتفاظ بمستعمراتنا فليس في وسعنا أن لانبالي بما يتعلق بها من هذا القبيل

ان ادارة المستعمرات التي أنشأتها الامم الاوربية تقوم على قواعد جدجلية . واذ كانت هذه القواعد من بنات التجربة كان ينبغي أن تكون هي هي لدى الجميع. بيد انها تختلف اختلاف الامة عن الاخرى .

قد يكون في هذا التعبير عن اختلافها شيء من المبالغة لان طرق الاستعمار التي تسلكها الدول الاوروبية يمكن ردها الى اثنتين تسلك الاولى منهما نحن الافرنسيين وحدنا ، والاخرى يسلكها ماهدانا من الامم . وانما تنشئ المستعمرة لكل أمة لتستفيد منها وتبقى لها . أما نحن فانا نترفع عن أمثال هذه الافكار السخيفة ! ولكن لا يمرح بالنا ان وظيفتنا هي انصاف شعوب الارض بمنافع المدنية . لذلك نرى أن نحكمهم بأوضاعنا وأفكارنا ، تلك الاوضاع والافكار التي هم وياللاسف مجمعون على إباثها . واذ كنا موقنين بما لنا من الحق الصحيح فانا نصر على العمل بمذاهبنا . وسنظل

كذلك حتى يقوم لنا من الفشل المتواتر دليل قوي على ان مبادئنا الاستعمارية العظمى ان هي الا أغلاط محزنة في كلتي جهتيها النظرية والعملية على حد سواء .

عقدت في كتابي « مدنيات الهند » فصلا بينت فيه أصول الادارة التي تعمل بها انكلترة في فتح مستعمراتها وتدبير شؤونها خصوصا الهند ، وكيف ان هذه المستعمرة قد أخضعت بأموالها ورجالها نفسها . وبأي حكمة هي مسوسة . وكيف يمكن ان تذهب هذه الامبراطورية العظيمة ذات يوم من أيدي المتغلبين عليها اذا هي حملت على مبدإ واحد من مبادئ الفلسفة السياسية الخاطئة . واذ كنت مضطراً الى الاختصار فسأقصر البحث في هذا الفصل على الآراء الرائجة في فرنسة لسياسة أدنى مستعمراتنا الينا وهي الجزائر وعلى النتائج التي يؤدي اليها العمل بتلك الآراء

ان الكتابات عن الجزائر لاتعد . غير ان كتابين منها كتبهما مؤلفان مضطلعان بالامر فضمناهما الوسط من الآراء المقبولة . أحدهما الفه العلامة « لوروا بوليو » من أساتذة مدرسة فرنسة ، والآخر الفه موسيو « فينيون » من قدماء القناصل الافرنسيين

ليس من غرضي في هذا الفصل التحقيق بالتفصيل عن نتائج استعمارنا الجزائري ولكن أقصد الى بيان قيمة الفلسفة السياسية التي كان وسيكون عليها مدار العمل في ادارة البلاد زمنا طويلا فيما أرى . وسيكون انتقادي للمبادي فقط لا للرجال العاملين بها . لان الذي يتصرف برجال الدولة هي الضرورات السياسية لا النظريات العلمية . ولما كانت الضرورات عبارة عن بنات الآراء فالى الآراء ينبغي أن توجه المؤاخذة لا الى الاشخاص المكرهين على احتمالها ، اذ ليس في استطاعة الواحد منهم ان يتولى الحكم بدونها . وأما تغييرها ففي غاية من الصعوبة لان الشعب الافرنسي الذي هو بحسب الظاهر أدنى الى الانقلاب من كل شعب قد يكون في الحقيقة أكثر شعوب الكون تمسكا بقديم .

ان الجزائر [illegible] في مساحتها . لكنها قابلة للسكان . يقطنها ستة ملايين من المسلمين يخضعون لا وضاعنا على وجه التقريب الرسمية . ولكن الحق الواقع ان هذا الانخلاص محتج في تمكنه الى جيش مؤلف من ٦٠ ر ٠٠٠ رجل ، أعني قدر الجيش الذي يستخدمه لانكليز لاستبقاء طاعة ٢٥٠ —

مليون هندي منهم — ٥٠ — مليون مسلم [١] هم أكثر مهابة وأصعب مراسا من أهل الجزائر اخوانهم في الدين .

ثم ان بين سكان الجزائر المسلمين ثمانمائة ألف من الاوروبين نصفهم فرنسيس فقط والنصف الآخر اسبان وطليان ومالطيون الخ. هذه العناصر الاوروبية على اختلاف أصولها لا تتزاوج مع المسلمين وانما تتزاوج فيما بينهما ولا تلبث ان يتكون منها شعب ذو أخلاق متميزة مصالحه ستكون بالطبع أدنى الى مصالح الجزائر منها الى مصالح أمّ الوطن [٢] تلك التي هي بمثابة صيرفي — كما هو الظاهر حتى الآن — دأبه أن يمنح البلاد سككا حديدية ومؤسسات عمومية وعطايا مختلفة .

والمسلمون الذين هم القسم الاعظم من أهل الجزائر يحتوي سوادهم على سلالات من كل فاتح من فاتحي افريقية ، ويظهر ان جمورهم ثلثاه من البربر والثلث الآخر من العرب . وبين الفريقين فوارق ولكنها ضئيلة أهمها مابه ينقسمون الى بدو وحضر . وسترى فيما يأتي — خلافا للرأي الشائع — دليلا على ان كلاً من العرب والبربر منهم البدو ومنهم الحضر .

وأما كتاب (موسيولوز وابوليو) فيمكن تلخيصه بكلمة واحدة تعرب عن الفكرة السائدة في فرنسة بشأن الجزائر وهي : "فرنسة المسلمين" أي إلحالهم عادات الفرنسيس وأخلاقهم . والطريقة السياسية التي سلكت حتى الآن لفرنسة هؤلاء المسلمين أو الاسفلاء عليهم بالفتح المعنوي تشبه مناهج الأمريكان الاولى في معاملة أولئك الحمر الجلود اذ كانوا يغتصبون أرضهم التي فيها صيدهم ثم يتركونهم يموتون كما يشاؤن جوعا . هذه هي طريقتنا

(١) المنار : لعل المؤلف اعتمد في هذه الارقام على احصاء قديم أو أراد بهذا العدد أهل الولايات التي يتولى ادارتها ولاة من الانكليز دون البلاد المستقلة في ادارتها الداخلية ومجموع سكان جميع الهند تزيد على ٣٠٠ مليون والمسلمون منهم يبلغون زهاء ٩٠ مليون على ماسمعت من بعض أفاضلهم

(٢) أم الوطن الفرنسي باريس

الادارية في الاكتساح على وجه التقريب. ولقد أجاد في وصفها موسيو فيدون اذ قال:

« لما رأت الدولة أن الولاة يصادرون قسما من أرض القبائل عقب كل ثورة حسبت أن العدالة تمكنها من منح الحاصل تلك الاراضي للمستعمرين بعد صد أربابها الوطنيين عنها .

« وكلما انتشر العنصر الاوربي كان الوطنيون يطردون عن تراث آبائهم بحيث أمسى الكثير من القبائل بعيدا عن الناحية التي كانت وطنا له

« وأما نتائج مثل هذه السياسة التي استمرت أكثر من ثلاثين سنة فلا يمكن ان تكون مبهمة : وهي ان العربي الذي رأى نفسه في رجوع مستمر لم يبق له شيء من الثقة بأن يجني ثمرة عمله ولم يعد يفكر في اتقان حرثه ولا تحسين أرضه . والذي حرم أرض قبيله المزدرعة ومنع حق الانتفاع بموارد الماء لم يعد يستطيع الصبر على الطحل وقلة القوت وموتان الماشية وتقراضها . وكل هذه الآلام والمصائب ما كانت الا لتذكي الضغن في قلب الوطني على المستعمر وتزيد في انفراج مسافة الخلاف بينهما .

« وأما قرار مجلس الشيوخ الذي صدر عام سنة ١٨٦٣ وأعلن حق تمليك الاراضي للقبائل التي كانت متصرفة فيها فلم تكن فيه نهاية لطريقة دفع القبائل وصدها عن أراضيها ولكنه غير اسمها وهيئتها اذ صارت تسمى اليوم باسم [الاستملاك لاجل المنافع العمومية(١)] وتمتاز هذه الطريقة بخاصتين : اعطاء الارض الى المستعمر بعد سلبها من الوطني وتكوين مناطق أوربية محضة يزاح عنها الوطني وان كان من المالكين ويقضى عليه بعد انتزاع ملكه بالفقر . نعم ان مالك الارض الاول يعوض عن أرضه ببدل نقدي تعينه المحاكم وهو يتراوح بين ٥٠ — ٦٠ فرنكا لكل هكتار أي انه يبدل بثلاثين أو أربعين هكتاراً من الارض التي كانت تؤتيه كل موارد العيش الرغد مدة حياته مقدارا من المال (١٥٠٠ — ٢٠٠٠) فرنك لا يكاد يقوم بأوده عاما واحدا أو عامين . »

وكان لاستعمال الرسمي أغرب أشكال التنفيذ لسلطة الحكومة القادرة على كل

(١) الاستملاك في اصطلاح القانون العثماني : انتزاع الملك من صاحبه بعد تقدير ثمنه بمعرفة لجنة مخصوصة ويسمى في مصر « نزع الملكية »

هي في الجزائر. أما لو تقرأ تاريخه في الكتاب الذي اقتبست منه الشاهد المتقدم آنفا لرأيت نتائج اقطاع تلك الاراضي مجانا كل فئة من الساقطين الذين لا توازي قابليتهم لحرث الارض لا كفاءتهم لتعليم الفنان السانسكريتي، ولرأيت نتائج انشاء تلك الضياع الرسمية التي صارت اليوم قاعا صفصفا ...

هذه التجربة الهالكة وما استلزمته من النفقات الباهظة لم تك كافية لهداية عمالنا لان أحدهم قد طلب منذ بضع سنين خمسين مليونا لينتزع بها من العرب أملاكا ينشئ فيها ضياعا مكان الضياع التي أذلها وأشقاها الخراب! ولكن دار الندوة - ولحسن الحظ - ردت اقتراحه هذا لانه ولا ريب يدعو المسلمين الى الثورة ويحفر هوة جديدة تتردى فيها ملايين أم الوطن [1]

ألا وان في عرض مثل هذا الاقتراح والبحث فيه - حتى أوشك أن يستجاب له - لدليلا على أن رأي الاستعماري الافرنسي لا يزال في الدرجة السفلى من التثقيف.

ولا عجب اذا كلفتنا الجزائر المبالغ الجسام بفضل أمثال هذه التجارب لان ما أنفقناه عليها يقدر باربعة مليارات عدا حياتها نفسها. فهل ترانا أمنا البلاد على الاقل بهذا المقدار من الاموال المبذولة؟ اذا صدقنا بذلك فلا ينبغي أن ننسى أن علينا أن نقوم بنفقة جيش عظيم لنحفظ فيها السلام حفظا ما.

منذ فتح الجزائر تناوب سياستنا الاستعمارية مبدآن كان يرجح الواحد منهما على الآخر تبعا لحركة الرأي العام أما إحداهما فهو انتزاع ملكية العرب ودفعهم الى الصحراء. وأما الآخر فجعلهم فرنسيا بحملهم على أوضاعنا.

غير أن العرب لم يندفعوا بما أقاموا من الحجة البالغة وهي أن الصحراء لم يعد فيها معاش لاحد، وقبل أن يرضوا بالموت جوعا جعل الملايين منهم يعارضون بالمقاومة. فلا هم قبلوا التفرنج ولا هم رضوا بالاندفاع لانه لم يوجد حتى الآن شعب

(١) المنار: المراد ملايين دراهم (فرنكات) أبناء أم الوطن باريس

تمكن من تغيير وضعه المعنوي من أجل انتحاله وضع أمة أخرى فكلتا الطريقتين ممقوتتان والانتقال من إحداها الى الاخرى لا يرجى منه اصلاح لها . وبناء على هذا فستظل سلسلة هذه التجارب المدمرة تزداد حلقة بعد حلقة الى أن يأتي يوم يهتدي فيه حكامنا فيعرفون أن أبسط حل لهذه المشكلة وأقله مؤنة وأوفره حكمة . هو أن يتركوا البلاد المفتتحة أوضاعها وعاداتها وشكل حياتها وعقائدها كما تفعل الامم المستعمرة كلها خصوصاً الانكليز والفلمنك .

أما هذا الحل فقد يكون الآن ضرباً من المحال لان الرأى العام ضد له بدليل ماترى من سلوك أهل الحل والعقد فينا وما نجد من الافكار المنبثة في الجرائد والمؤلفات .

ولما كنا نحن أهل الغرب قد أطلقنا من قيود العقائد الدينية [1] فاننا نظن الامر كذلك في أرجاء العالم كافة . وقليل من المؤلفين الاوربيين الذين أدركوا أن أمر الدين في الشرق فوق كل الامور ، فان الاوضاع المدنية والسياسية والحياة الاجتماعية والقروية هي عند أتباع محمد كما هي لدى أتباع صاوا وبوذه مرجعها الى الشريعة الدينية . والاكل والشرب والنوم والحرث كلها أفعال عبادة عند أهل الشرق .

ولقد أدرك الانكليز ذلك حتى أنهم رغم تصلبهم في مذهبهم البروتستاني يعممون في الهند معابد الوثنيين ويجرون على كهنتها الوظائف الواسعة على حين يضنون على رسل دينهم بأدنى المساعدة . وانك مهما تحريت لاتعثر برجل واحد تحت سماء انكلترة يؤيد القول بأن دمار مستعمرة أولى من تعطيل مبدإ .

ولقد كان ينبغي أن يكون أساس سياستنا حماية الدين الاسلامي والاستظهار

---

(١) المنار : المراد بقيود العقائد ما كانت الكنيسة تقيد به حرية العلم والارادة والعمل من قيود الحظر والتحريم التي تعوقها عن السير في سبيل الرقي وهذه القيود لا وجود لها في الاسلام ولكن الذين اتبعوا سنن من قبلهم من متفقهتنا اخترعوا لنا قيودا مثلها ونحن نعاني الصعاب في كسرها أو الانطلاق منها مع الحذر من الغلو الذي جنى على الغربيين بترك بعضهم للعقائد كلها لا القيود التي أضيفت اليها فقط

بذوات النفوذ من جمعياته الدينية وتأييد سلطة الفقهاء عوضا عن مناجزتها واضعافها. ان أول « مقيم » افرنسي في تونس كان من نوادر الحكام المضطلعين بشؤون الشرق فقد دل على مبلغه من الحصافة في السياسة اذ طلب الى باي تونس اذ ذاك أن يصدر منشوراً دينيا يثبت للمؤمنين مشروعية الاحكام التي كان يريد وضعها لكن ما كان أسرع أولي الامر منا الى عزله.

احترام شعائر الدين عند العرب هو باحترام أوضاعهم لان الاوضاع انما هي متفرعة عن العقائد الدينية كما بينت آنفا — بيد ان « موسيولور وابوليو » يرد هذه السياسة وينعتها بسياسة «التعفف» ويقول «ان الاحترام التام لسنن مايسمى بالقومية العربية وأخلاقها وعاداتها يقضي بترك جيشنا ومستعمرينا لارض أفريقية» لماذا يا ترى؟ قد ذهل المؤلف عن بيان السبب وانه ليعسر عليه — فيما أظن — ان يجد لرأيه طلاء من سبب معقول. ان السياسة التي أقرها هنا هي عين السياسة التي يجري عليها الانكليز مع المسلمين في الهند دون ان يكون لهم (أي الانكليز) أقل ميل الى ترك ملكهم ذلك العظيم

وأما الوسائل التي يشير بها « موسيولور وابوليو » فهي موافقة لآرائنا في المساواة العامة ومؤداها « مزج العنصر الوطني بالعنصر الاوربي » وتعريف هذا المزج حالة لجماعة تجرى فيها على شعبين مختلفين في الاصل أحكام اقتصادية واجتماعية واحدة وقوانين عامة واحدة مع خضوعهما من حيث الانتاج لمؤثر واحد

هذه الصورة تبدو باهرة وهي مرسومة على الورق. وانها لأمنية المساواة التي يتمناها أهل النظر منا من أبناء سنة ٩٣ والوقت الحاضر. ولكن يسخر منها أدنى المستخدمين في حكومة الهند الملكية. ولا عجب فقد يمكن أن يكون الرجل عالما مشهورا ولا يكون له إلمام بالهاوية التي تفصل الشرقي عن الغربي في الافكار والوجدان.

على انا نجد المؤلف يتنبه لبعض العقبات في سياسته المزجية ولكنه يتسورها بسهولة، فهو يوقن من غير دليل «ان البدو لايختلفون عن الاوربيين الا في أمر

واحد » الا وهو الدين انما أعظم هذا الخطأ : وقد يكون الاقرب الى الحقيقة ان يقال ان بين غالوي من عصر يوليوس وبين بربري من أبناء اليوم من الفرق العظيم مثل مابين أوروبي متمدن وبين بربري من أبناء الزمن الحاضر . ويزعم (موسيولور وابوليو) انه لما كان البربر والاوروبيون من أصل واحد بقي العرب وحدهم موضوعا للفرنسة فهم الذين ينبغي أن يفرنسوا ويظهر لهان الامر سهل جدا « ينبغي ـ حسب ايضاحه ـ أن تغير مناهج القبيلة تغييرا تاما وكذلك طريقة الملك وتعدد الزوجات فاذا تم ذلك لم يبق الا تقارب يظهر بها مرور الزمن »

هذه التسهيلات الصغيرة التي قد تسر الخاطر من الاستراكس يراها المؤلف من السهولة بحيث لم ير في بيان الوسيلة اليها فائدة . غير اني أظهر ان كل من الف النظر في طبيعة العرب المعنوية يجد أن مافي احداث هذه التغييرات من الصعوبة لا يقل عما يوجد منها في جعلك واحدا من أبناء أوسترالية أستاذا في كلية فرنسة . و(موسيو بوليو) ليس بدعي شقشقة على العرب الذين ينظر اليهم نظره الى فئة من الهمج ويحسب ان مجتمعهم مكون على الصورة القديمة لكل شعب بدوي فهو يظهر ان كل العرب من قبيل الرعاة وان البربر من أهل الحضر ومن يقرأ ما كتبه ابن خلدون في القرن الرابع عشر يعلم أن قسمة بربر الجزائر الى بدو وحضر ليست بنت الامس . وأما التمييز بين البربر والعرب الذي جنح له فريق من المؤلفين من حيث القابلية للتمدن فانه كان مبنيا على ملاحظات جد سطحية لا يستطاع اليوم تأييدها . ولما كان شكل الوجود متعلقا بالبيئة كانت الحياة الاجتماعية توهبها بدوية وحضرية تابعة لطبيعة الارض لا للطبيعة السلالة . ففي السهول الرملة يكون كل من العرب والبربر من الرحل كما أن كلا منهم يكون مقيما في الجهات المخصبة وفي كل قطر يسكنه العرب كالجزائر ومصر وسورية والجزيرة تجد منهم البدوي والمتحضر ، غير اني لا يظهر لي أي من العرب المتحضرة والبربر المتحضرة يفوق الآخر من حيث الاكمال النسبي . واذا لم يكن بد من الميل الى احدى الطائفتين فالاولى أن يكون الى العرب اصحاب تلك المدنية العديدة الباذخة . لان البربر ما كانت لهم الا مدنية طفلة ناقصة

وأكثر ما يلح به (موسيو بوابو) من الاصلاح منع تعدد الزوجات ولكنه يذهل دائما عن أن يبين لنا الوسيلة العملية الى ذلك . فهو يفيض في بيان فوائد وحدة الزوج و يظهر لمعاصريه ان البيت هو في الاصل ملك المرأة الفرد وبدونها تفقد العائلة روحها و يفقد البيت أداة سعادته، ويقول ان التعدد من أعظم الاسباب في ركود المجتمع العربي

بيد أني لا أريد ان أدخل جوف المسألة ولا أن أعترض بانه لما كان تعدد الزوجات مذهبا للشرقيين كافة كان لابد لهذه العادة من أسباب قوية . كما أني لا أتكلف توجيه النظر الى أن التعدد الشرعي عند المشارقة هو خير من التعدد الفاشي عند الاوربيين وما يتبعه من المواليد الحرام . فان في كتابي (تاريخ الحضارة العربية) شرحا كافيا لهذه المسائل وغيرها والناظر فيه يجد ان دور « الحريم » في عهد الدولة العربية أنتجن من (bas - bleus) والنساء العالمات قدر ما أنتجت مدارس إناثنا من ذلك. ولقد اتضح اليوم ان تعدد الزوجات ما كان قط سببا في ركود المسلمين، وهل من حاجة بعد الى التذكير بأن العرب وحدهم هم الذين أظهروا لنا العلم اليوناني — اللاتيني ، وان مدارس أوروبة الجامعة — ومنها جامعة باريس — عاشت ستمائة عام بفضل ما ترجم من كتبهم و بنهجها مناهجهم؟

ثم ان المدنية العربية كانت من أبهر المدنيات التي عرفها التاريخ . نعم انها قضت كما قضى كثير غيرها ولكن من القناعة بالادلة السطحية أن نعزو الى تعدد الزوجات ما هو نتيجة لغيره من العلل المهمة

على أنه لم يتضح لنا السبب في كراهية الاستاذ الفاضل لتعدد الزوجات وهو ينبئنا ان التعدد محصور في البيوتات الموسرة وانه قد قل انتشاره . فاذا صار التعدد إلى غاية من الندرة وقلة التأثير فما باله يبغي ابطاله ؟ وكيف يمكن اقامة الدليل على ان هذه العادة « من أعظم الاسباب في الركود الذي يتصف به المجتمع العربي[1] »

(١) المنار : ليتأمل هذا البحث الذين يقلدون منا أصحاب الاهواء السياسية فينا فهذا العالم الفيلسوف يقرر ما يعتقد عن بحث وعلم واولئك السياسيون يبتون فينا ما يحبون ان يحملونا عليه لأجلهم لا لأجلنا